

الزلزلة يناشد المبارك لعدم إقصاء الكفاءات الكويتية



د. يوسف الزلزلة

قال النائب د. يوسف الزلزلة إنه من الواضح ان بعض الوزراء يحاول تعيين المحسوبين عليه في المواقع القيادية كوكلاء ووكلاء مساعدين وغيرها من المواقع الإشرافية قبل اقرار قانون اختيار القبايين الذي سيقدمه المجلس خلال دور الانعقاد الحالي.

واوضح الزلزلة ان بعض الوزراء يريد التهرب

طنا يحذر من التلاعب وتعطيل مشاريع الجهراء

حذر النائب محمد طنا الجهات القائمة على المشاريع في محافظة الجهراء من التلاعب والتأخير وتعهد تعطيل المشاريع، معتبرا ان محافظة الجهراء من اقل المحافظات في الكويت التي تتمتع بالخدمات.

وبين طنا أن هناك تلاعبا واضحا في مشروع مستشفى الجهراء ومجمع الوزارات في محافظة الجهراء مما يجعل الانتهاء من المشاريع في وقتها المحدد أمرا مستحيلا.

وطالب طنا الجهات القائمة والمشرفة على



محمد طنا

دشتي يناشد الصانع لإيقاف قرارات ملاحقة المواطنين ومنع سفرهم بسبب رسوم قضائية غير مستحقة

ناشد النائب د. عبدالحميد دشتي وزير العدل والوقاف يعقوب الصانع للتحديث لإيقاف احد القرارات الكارثية المبتدعة من قِبل ادارة الرسوم القضائية، الا ان القرار اللازم لتصحيح الأوضاع واعادة الحال الى ما كان عليه لم يتخذ بعد في ظل تراخي الإدارة ويبرورقراطية اجراءاتها مع استمرار معاناة المواطنين، الامر الذي لا يمكن السكوت عنه ونحن اذ سبق ان بينا لمن يعنيه هذا الامر، فإننا اليوم نناشد الوزير لاتخاذ قراره الفوري غدا لوقف هذه المهزلة وانهاء معاناة الناس وطوي صفحات الحكم الهائل من القضايا التي انشغلت بها دوائر المحاكم من اجل إبطاء ورفع كل الإجراءات المخالفة للقانون!



د. عبدالحميد دشتي

6 لجان تعقد اجتماعاتها اليوم

تتعقد عدد من اللجان البرلمانية اجتماعاتها اليوم لمناقشة المواضيع الموجودة على جداول اعمالها، وتأتي اجتماعات اللجان كالتالي: لجنة الشؤون التشريعية والقانونية، وتعقد اجتماعها لمناقشة مجموعة من الاقتراحات بقوانين وعددها 7 تتعلق بالموضوعات التالية: تعديل بعض احكام القانون رقم 17 لسنة 1960 باصدار قانون الاجراءات والمحاكمات الجزائية وعددها 3، وبإضافة مواد جديدة برقم 41 مكررا و 41 مكررا ب الى القانون رقم 56 لسنة 1996 في شأن اصدار قانون الصناعة، وانشاء الهيئة العامة للصناعة، وتعديل المادة الاولى من القانون رقم 11 لسنة 1965 في شأن التعليم اللزامي، وبإضافة مادة جديدة برقم 71 مكررا ا الى القانون رقم 32 لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي والمهنة المصرفية وذلك بحضور وزير العدل ووزير الاوقاف والشؤون الاسلامية او من ينوب عنه ومدير الادارة العامة للتحقيقات بوزارة الداخلية والمختصين من النيابة العامة.

وفي اجتماع لجنة الشؤون المالية والاقتصادية، فتناقش تحديد آلية عمل اللجنة ومواعيد اجتماعاتها والنظر في

الكتاب الوارد من لجنة الاولويات لتحديد اولويات اللجنة لدور الانعقاد الرابع، وما يستجد من اعمال.

لجنة شؤون ذوي الاحتياجات الخاصة بدورها تجتمع لمناقشة مواد القانون رقم 8 لسنة 2010 بشأن حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة وما يستجد من اعمال.

كما تجتمع لجنة التحقيق في اوضاع مكتب الاستثمار الكويتي بلندن والمكاتب الاخرى حول العالم لمواصلة البحث في كل ما اثر حول مكتب الاستثمار الكويتي في لندن والمكاتب الاخرى حول العالم وما يستجد من اعمال.

وفي لجنة تنمية الموارد البشرية الوطنية، فيتم مناقشة تحديد آلية عمل اللجنة ومواعيد اجتماعاتها، والنظر في كتاب لجنة الاولويات بشأن تحديد اولويات اللجنة التالية: مناقشة الموضوعات المدرجة على جدول اعمال اللجنة، ومناقشة اقتراح بتحديد اولويات عمل اللجنة، وما يستجد من اعمال.

اما اللجنة الاسكانية فتناقش تحديد الاولويات التي ستبحثها اللجنة من الموضوعات المدرجة بجدول اعمالها لدراستها وتقديم تقارير بشأنها.

استفسر عن قرارات صرف بدل حضور جلسات اللجان

الجيران يسأل وزير التربية عن مناقصة توريد وتركيب كاميرات المراقبة في المدارس



د. عبدالرحمن الجيران

بمنطقة (الخيران) السكنية بسبب إهمال الوزارة، وقد أفادت الوزارة بأن التحقيق جار في المخالفة من قبل القطاع القانوني بالوزارة.

وطالب تزويده بالآتي:

1 - نسخة من القرار المتعلق بإجراء التحقيق.

2 - هل انتهى التحقيق، يرجى تزويدي بنسخة من المحضر ونتائج التحقيق.

3 - إذا لم ينته التحقيق، فما أسباب هذا التأخير؟

ونص السؤال الثالث على ما يلي: جاء في تقرير ديوان المحاسبة حول بيانات الحسابات الختامية لوزارة التربية عن السنة المالية 2014/2015، التي تم حصرها كبدل حضور جلسات المراجعة في الفترة التي شملتها المراجعة هي 108850 دينارا كويتيا.

هل قامت الوزارة

وفق ملاحظة

الديوان بخصم

غرامات التأخير

في تنفيذ المشروع

والبالغة 1002300

دينار؟



ما الجهة

المسؤولة داخل

الوزارة عن تطبيق

قرارات «الخدمة

المدنية» الخاصة

بأعمال اللجان؟

1 - ما اسباب اصرار الوزارة على مخالفة قانون ديوان المحاسبة، وعدم تقديم البيانات المطلوبة للديوان؟

2- هل قامت الوزارة بالتحقيق في هذا الأمر لتحديد المسؤولية، وما نتائج التحقيق؟

3 - ما الضمانات للالتزام الوزارة مستقبلا بالتعاون مع الديوان وتقديم البيانات والمستندات اللازمة له لتأدية مهامه؟

وجاء في مقدمة السؤال الرابع ما يلي: أشار تقرير ديوان المحاسبة بشأن الحساب الختامي لوزارة التربية عن السنة المالية 2014/2015 إلى عدم التزام الوزارة بما وعدت به من قبل في معرض ردها على ملاحظات الديوان عن السنين الماليين 2009/2010، 2010/2011، في شأن إدراج شرط جزائي (غرامة مالية)، في حال عدم كفاية متعهدي عقود تجهيز أعمال التنظيف والخدمات مدارس ومباني الوزارة، للعمال التابعة لهم، إذ أبرمت الوزارة العقد رقم (181) مع نفس المتعهد السابق للعقد الأصلي رقم (315).



خليل الصالح

أعلن النائب خليل الصالح أن استجوابه المزمع تقديمه الى وزير النفط د.علي العمير يتعلق بمبلغ التجاوزات في الهيئة العامة لشؤون الزراعة وايضا بالمبلغ النفطي.

وكشف الصالح في تصريح صحافي أن دائرة الدعم النيابي لصحيفة الاستجواب الذي بات مستحقا لتسعة ااسماء بعد التنسيق الذي جرى خلال الأيام الفائتة والذي ما زال مستمرا بغية انجاح الاستجواب مؤكدا أن الغطاء النيابي للمسائلة التي تحوي حزمة من التجاوزات المدعومة بالفواتر والمستندات اوسع من احدى عشرة اشارة الى الوزير. وأوضح أن ملف العمير متخذ بالتجاوزات والتخططات ولا ابل على ذلك من القرارات الاخيرة التي ادخلت قطاع



حمود الحمدان

وتنصيبه على شركة نفط الكويت رغم الاختلاف الكبير بين الشركتين، وكذلك الأخ سعد الشويب الذي انتقل من الصناعات النفطية الى مؤسسة البترول الكويتية التي تمثل قمة هرم القطاع النفطي، وايضا الأخ اسعد السعد الذي انتقل من بيته الذي تربي فيه بشركة البترول الوطنية الى الكيماويات، وكذلك الأخ فهد العذوة انتقل من شركة نفط العذوة الى البترول الوطنية.

وشدد الحمدان على انه لا يجد اي مبرر لكل هذا الصخب والتنصيد الحاصل بعد قرار نقل اخوين قاضين من ادارة لخدمة الكويت لادارة اخرى بنفس الاهداف، مؤكدا انه على ثقة بنجاح السيد هاشم هاشم والشيخ نايف بالهمة الجديدة الموكله اليهما.

وأشار الحمدان الى انه دائما يغيب عنا الهدف الاسمي في

وتم تمديدته لثلاث سنوات بذات الشروط والمواصفات دون تضمين الشرط الجزائي المذكور، الأمر الذي يؤدي إلى التفريط في الحق العام.

وطالب إفادته بالآتي:

1 - هل أحالت الوزارة هذه الملاحظات لقطاع الشؤون القانونية لإجراء التحقيق وتحديد المسؤولية؟

2 - إذا كانت الإجابة بنعم فما نتائج التحقيق، وإذا كانت الإجابة بلا فما أسباب عدم التحقيق في هذه المخالفة؟

3 - ما أسباب إغفال ملاحظات الديوان في هذا الشأن والتي تكررت في سنتين ماليين متتابقتين؟

4 - ما حجم الغرامات المالية المستحقة للوزارة من المعتمدين المخالفين؟

ونص السؤال السادس على ما يلي: ورد ضمن ملاحظات ديوان المحاسبة بشأن الحسابات الختامية لوزارة التربية عن السنة المالية 2014/2015، ان بيانات ملحق العقد رقم (133) للمناقصة رقم (ع/43/2008-2009) بشأن استئجار وصيانة البنية التحتية لأجهزة الخدمة الضخمة، غير صحيحة، إذ لم تحصل الوزارة على موافقة الديوان المسبقة، ولقد أفادت الوزارة في ردها على الديوان بأنه جار بحث الموضوع.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1- ما نتيجة بحث الوزارة وهل تم تحديد الأشخاص أو الجهة المسؤولة عن ايراد معلومات غير صحيحة؟

2 - إذا كانت الإجابة بنعم، فما الإجراءات التي قامت بها الوزارة لمحاسبة المسؤولين عن ذلك؟

3 - ما الإجراءات التي اتخذتها الوزارة لعدم تكرار ذلك؟

سكشفت أسماء المتنفذين من أصحاب الحيازات وسنشهد الشعب على التجاوزات في جلسة علنية الصالح: استجواب العمير جاهز ومدعم بالمستندات والأدلة

ذلك التجاهل يشكك ازدياء للمجلس وجناحه الرقابي. وأضاف الصالح «كما ان أسماء المتنفذين الذين منحت لهم الحيازات الزراعية والقسمات دون وجه حق يجب الوقوف عليها ولن تمر مرور الكرام، ناهيك عن شركات حصلت على حيازات زراعية دون توافر الشروط فيها والأدهى أن البعض منها شركات وهمية لا وجود لها قانونا».

وشدد على «اننا لم نعد نملك اي خيار سوى المضي قدما في استجواب العمير أداء للمسؤولية الوطنية والدستورية والأخلاقية وسنعرض التجاوزات الخطيرة والجسيمة في القطاع النفطي وهيئة الزراعة في جلسة علنية يشهد عليها نواب الأمة والشعب الكويتي».

استحقاق تحريك المسائلة السياسية تجاه الوزير. وكشف أن العمير لم يلتزم بتكليف المجلس بإحالة أسماء أصحاب الحيازات الزراعية منذ العام 2006 وحتى الآن مكتفيا بإحالة أسماء المنازل لهم عن تلك الحيازات، إضافة الى أنه فتح باب الختالز عن الحيازات خلال سريان عمل لجنة التحقيق البرلمانية في عملية أشبه بغسيل الأموال على الوقت الذي كان المجلس وفي أعقاب اقرار تعديلاته في هذا الخصوص. وقال إن الوزير تجاهل تقرير لجنة التحقيق، كما تجاهل تقرير ديوان المحاسبة بشأن مدى استغلال القسمات الزراعية وغيرها والذي أنجزه الديوان منذ قرابة العامين، معتبرا أن

أكد أن من يرفضها عليه التظلم أو اللجوء للقضاء الحمدان: قرارات العمير مستندة إلى مرجعية قانونية وعلى الجميع تنفيذها

علما وهو خدمة الكويت بغض النظر عن المناصب، لافتا الى أننا لم نتعاف بعد من مرض الرياضة وعزل الكويت دوليا بسبب التسرع وغياب الأهداف السامية. وأكد اننا جميعا في خدمة الكويت او لا وأخيرا من أي مكان نؤم بالقيام به وان على الجميع ادراك أن شريان البلد النابض بالاقتصاد هو النفط ولا يقبل الكبير ولا الصغير العيب بقوت أهل الكويت الرئيسي واختلاق أمور معينة للتصعيد لتدمير أهم رافد لدينومو هذا الوطن الآمن بقيادة صاحب السمو الامير، حفظه الله.

وعُرب الحمدان عن رجائه للأخوة الافاضل بأن يجتمعوا ويضعوا جميع المشاكل على جنب، ويبدأوا بالعمل كفريق عمل واحد لحل جميع المشاكل وتنفيذ الاوامر لمصلحة الكويت، مؤكدا ان الكل يعلم بنزاهة

وزير النفط علي العمير وجهه وإخلاصه لدفع هذا القطاع لتحقيق الأهداف العليا للكويت.

وقال: إذا كان القرار الذي اتخذته الوزارة على العمير تم بناء على قاعدة قانونية صادرة من المرجعية القانونية للدولة فعلى الجميع تنفيذ القرارات تم التظلم لمن لا يشعر بصحتها أو اللجوء للقضاء، مؤكدا انه بإمكان الاخوة الجلوس مع الوزير وتوضيح كيفية الاتفاق على جميع ما هو مختلف عليه. وأكد الحمدان انه من المشرف معالجة الأمور من خلال نشر الوثائق والرسائل المتبادلة بين الطرفين بوسائل الإعلام، كما أنه من المفوف ايضا بالوزير أو القبايين ووضعهم بؤزير الشبهات فقط بسبب تدوير اجراء الوزير وفق صلاحياته، معتبرا ان هذا كلام نرفضه ونطالب من زعمه بالدليل أو الرجوع إلى الحق.

عرب النائب حمود الحمدان عن اسفه ما يحدث في القطاع النفطي من مآزوات ليست في مصلحة الكويت، مؤكدا ان كل اطراف اخوة هدفهم خدمة البلد من أي مكان يوكل اليهم، معتبرا ان المحك هو القدرة الادارية في النجاح وتحقيق الاهداف المرجوة من اي منصب او قطاع. وأكد الحمدان في تصريح صحافي ان منصب الرئيس التنفيذي لا يرتبط بنجاحه بشركة بعينها بل بقرته على الإدارة والعمل في أي موقع، لافتا الى انه «لنا في الشركات العالمية أكبر دليل اذ ان تولى القبايين في اكسون موبل وشل وتوتال لا يرتبط بالفهم الحرفي الفني بسل بالقيادة والنجاح بتحقيق الأهداف المرسومة للشركات».

وأضاف الحمدان انه «ليس ببعيد انتقال الأخ سامي رشيد من شركة البترول الوطنية

أعرب النائب حمود الحمدان عن اسفه ما يحدث في القطاع النفطي من مآزوات ليست في مصلحة الكويت، مؤكدا ان كل اطراف اخوة هدفهم خدمة البلد من أي مكان يوكل اليهم، معتبرا ان المحك هو القدرة الادارية في النجاح وتحقيق الاهداف المرجوة من اي منصب او قطاع. وأكد الحمدان في تصريح صحافي ان منصب الرئيس التنفيذي لا يرتبط بنجاحه بشركة بعينها بل بقرته على الإدارة والعمل في أي موقع، لافتا الى انه «لنا في الشركات العالمية أكبر دليل اذ ان تولى القبايين في اكسون موبل وشل وتوتال لا يرتبط بالفهم الحرفي الفني بسل بالقيادة والنجاح بتحقيق الأهداف المرسومة للشركات».

وأضاف الحمدان انه «ليس ببعيد انتقال الأخ سامي رشيد من شركة البترول الوطنية

جمعية الفروانية التعاونية

تعلن جمعية الفروانية التعاونية عن حاجتها للتعاقد مع مكتب محاماة

وفقا للشروط التالية:

- 1- لديه خبرة لا تقل عن (خمس سنوات) في العمل.
- 2- سبق له التعاقد مع إحدى الجمعيات التعاونية.

لكي يقوم بالأمور التالية:

- 1- تمثيل الجمعية أمام المحاكم بجميع درجاتها وأنواعها المختلفة.
- 2- متابعة جميع القضايا التي ترفع من أو على الجمعية أمام جميع المحاكم على اختلاف درجاتها.
- 3- تحصيل كل أنواع الديون المستحقة للجمعية سواء بالطرق الودية أو القانونية.
- 4- تقديم الاستشارات القانونية التي تتعلق بجميع أعمال الجمعية.
- 5- صياغة وإعداد العقود المتعلقة بشطاط الجمعية مع تقديم كل الإيضاحات والاستشارات القانونية المتعلقة بنصوصها.

على من يرغب في التعاقد مع الجمعية مراجعة قسم السكرتارية بمقر إدارة الجمعية بالفروانية - قطعة 35 خلف المخفر لتقديم عرض السعر، مرفقا به جميع المستندات وذلك خلال فترة الدوام الرسمي بالجمعية (من الساعة 7.30 صباحاً إلى الساعة 3 عصرًا) بدءاً من يوم الأحد الموافق 11/8/2015 حتى نهاية دوام يوم الخميس الموافق 11/11/2015.

مع تحيات مجلس الإدارة